التفتيش التربوي في العراق عام ١٩٣٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)

ياسر فاضل عباس اللهيبي
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الأنسأنية – قسم التاريخ
yassar.23ehp89@student.uomosul.edu.iq

أ. م. د. حسين نهاد عبد الحميد حسين
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الأنسأنية – قسم التاريخ
Dr.hussienalhaek@gmail.com

الكلمات المفتاحية: تطور، التفتيش، التعليم، هيكلية، القوانين.

كيفية اقتباس البحث

اللهيبي، ياسر فاضل عباس ، حسين نهاد عبد الحميد حسين ، التفتيش التربوي في العراق عام ١٩٣٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Educational Inspection in Iraq 1935-1958 A Historical Study

Yasser Fadel Abbas Al-Lahibi
University Of Mosul - College Of Education For Humanities
Department Of History

Assis. Prof. Dr. Hussein Nihad Abdel Hamid Hussein
University Of Mosul - College Of Education For Humanities
Department Of History

Keywords : Development, Inspection, Education, Structure, Laws.

How To Cite This Article
Al-Lahibi, Yasser Fadel Abbas, Hussein Nihad Abdel Hamid Hussein, Educational Inspection in Iraq 1935-1958 A Historical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: This Research Examines The Development Of Educational Inspection In Iraq Between 1933 And 1935, Tracing The Organizational Measures Taken By The Ministry Of Education To Address The Shortcomings In The Central Inspection Administration. It Focuses On The Implementation Of The Recommendations Of The Monroe Commission, Which Called For A Decentralized System And Expanded Powers For Education Directors In The Districts. It Also Highlights The Issuance Of Education Law No. 99 Of 1933 And Its Subsequent Amendment To Law No. 35 Of 1935, Which Redivided Iraq Into Five Educational Regions Instead Of Eleven Districts. The Research Also Reviews The Formation Of The New Inspection Body, Which Included A General Inspector And Specialist Inspectors, As Well As The Organization Of Their Duties And Their Monitoring Of Educational Institutions, Including Schools And Kuttabs. The Research Reveals The

Difficulties These Reforms Faced, Such As The Small Number Of Inspectors, The Lack Of Specialization, And The Limited Resources, In Addition To The Political Challenges Accompanying World War II, Which Affected The Stability Of The Educational System And Its Workflow.

This system faced severe challenges during World War II, including a 40% budget reduction and staff shortages due to conscription. However, after 1945, it witnessed a legislative renaissance, the establishment of specialized inspection departments (1950), the development of oversight tools such as the "Unified Inspection Register," and the adoption of modern evaluation methodologies. Thus, inspection transformed from a traditional oversight body into an effective reform institution that contributed to enriching educational policies and leading pioneering experiments such as participatory inspection in Mosul (1957), thereby forming the nucleus of a modern educational project that moved beyond mere oversight to active participation in educational development.

مستخلص البحث: يتناول البحث تطور التفتيش التربوي في العراق بين عامي (١٩٣٥-١٩٥٨) ، من خلال تتبع الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها وزارة المعارف لمعالجة الخلل في إدارة التفتيش المركزي. ويركز على تطبيق توصيات لجنة مونرو، التي دعت إلى اعتماد نظام لامركزي وتوسيع صلاحيات مديري المعارف في الألوية. كما يسلط الضوء على صدور قأنون المعارف رقم ٩٩ لعام ١٩٣٣م، ثم التعديل اللاحق له في قأنون ٣٥ لعام ١٩٣٥م، والذي أعاد تقسيم العراق تربويا إلى خمس مناطق بدلا من أحد عشر لواء. كما يستعرض البحث تشكيل هيئة التفتيش الجديدة، والتي ضمت مفتشا عاما ومفتشين اختصاصيين، إلى جأنب تنظيم مهامهم ومتابعتهم للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس والكتاتيب. ويكشف البحث عن الصعوبات التي واجهت هذه الإصلاحات، كقلة عدد المفتشين، وغياب التخصص، وضعف الإمكأنيات، فضلا عن التحديات السياسية التي رافقت الحرب العالمية الثأنية، ما أثر على استقرار الجهاز التربوي وسير العمل فيه.

واجهت هذه المنظومة تحديات حادة خلال الحرب العالمية الثأنية تمثلت في أنكماش الميزأنيات بنسبة ٤٠%، ونقص الكوادر بسبب التجنيد، إلا أنها شهدت بعد عام ١٩٤٥م، نهضة تشريعية، و أنشاء دوائر تفتيش متخصصة (١٩٥٠م)، إلى جأنب تطوير أدوات رقابية كسجل التفتيش الموحد" واعتماد منهجيات تقييم حديثة. وهكذا تحول التفتيش من جهاز رقابي تقليدي إلى مؤسسة إصلاحية فاعلة أسهمت في رفد السياسات التعليمية وقيادة تجارب رائدة كالتفتيش التشاركي في

الموصل (١٩٥٧م)، ليشكل بذلك نواةً لمشروع تربوي حديث تجاوز دور الرقابة إلى المشاركة في البناء التعليمي.

المقدمة

شهد جهاز التفتيش التربوي في العراق خلال العقود الأولى من تأسيس الدولة العراقية الحديثة اضطرابات تنظيمية وإدارية ، أثرت سلبا على أدائه التربوي. وبعد الأنتقادات التي طالت الجهاز من قبل الصحافة والرأي العام، حاولت وزارة المعارف إعادة هيكلة هذا النظام في ضوء التوصيات الدولية، وعلى وجه الخصوص تقرير لجنة مونرو عام ١٩٣٢م. وقد رافق هذه المحاولات صدور قوأنين وتنظيمات تهدف إلى لامركزية الإدارة وتوزيع الصلاحيات في مختلف مناطق البلاد. جاءت هذه الإصلاحات في سياق اجتماعي وسياسي معقد، حيث كأن العراق يمر بمرحلة بناء مؤسسات الدولة وتنظيم التعليم الرسمي. ولذا فأن دراسة المرحلة بين(١٩٣٥ – ١٩٥٨) ،تكشف عن ملامح مشروع إصلاح تربوي مبكر سعى لمواكبة التوسع التعليمي وتجاوز التحديات التنظيمية والإدارية التي أعاقت فعالية التفتيش في تلك المدة. قسم البحث إلى مقدمة واربعة محاور وهي المحور الاول تناول التفتيش التربوي في العراق المراحل التحديات التنظيم للمدة (١٩٣٣-١٩٣٥م) ، اما المحور الثأني فقد عني باعادة هيكلية التفتيش التربوي لعام ١٩٣٥م ، وجاء المحور الثالث لمعرفة تداعيات الحرب العالمية الثأنية على التعليم والتفتيش ، واخيراً استعرض المحور الرابع الأنظمة والتشريعات لوزارة المعارف للمدة (١٩٤٥-١٩٥٨م) ، وخاتمة فضلاً عن قائمتي المصادر العربية والاجنبية .

المحور الاول :التفتيش التربوي في العراق: المراحل والتحديات التنظيمية ١٩٣٣-١٩٣٥

بعد الانتقادات التي تعرض جهاز التفتيش التربوي في العراق خلال العقود الأولى من تأسيس الدولة العراقية الحديثة، لمشكلات تنظيمية وإدارية أنعكست على أدائه ومخرجاته العملية، واستمر هذا الواقع طوال مدة الأنتداب البريطأني حتى عام ١٩٣٢م ، تأريخ حصول العراق على استقلاله [١]، الأمر الذي أدى إلى اضعاف دوره في متابعة مسؤولياته التربوية .فيرى أنه ومع بروز الحاجة إلى إصلاح تربوي شامل، وجهت الحكومة والصحافة أنتقادات إلى آلية إدارة التفتيش التربوي في البلاد [٢]، مما دفع وزارة المعارف إلى الاستعأنة بتقرير لجنة مونرو[٣] عام ١٩٣٢م، والاخذ بتوصياتها اذ إشارات بشكل صريح إلى وجود خلل واضح في مركزية إدارة التفتيش مما حد من فاعليته على المستوى الوطني ، وجاء من ضمن ما وصت به اللجنة بضرورة اقامت العمل بالتفتيش، من خلال اعتماد هيكلة ادارية[٤]، تقوم على :

١-اتباع إلامركزي الادارية في التفتيش.

٢-توسيع دائرة الصلاحيات للدوائر التربوية على المستوى المحلي في عموم البلاد.

٣-إدخال أساليب حديثة في آليات التفتيش تستلهم من تجارب الدولية في هذا المجال

واجهت المدارس العراقية مشكلةً في المركزية الإدارية التي قلّصت صلاحيات المناطق وعطّلت تلبية احتياجاتها. لذلك قررت وزارة المعارف إعادة تنظيم جهاز التفتيش التربوي، لتحويله من إدارة بيروقراطية إلى هيئة مهنية استشارية تعتمد على كوادر متخصصة. وقسم العراق إلى ثلاث مناطق رئيسية (بغداد، الموصل، البصرة) مع إلحاق المناطق الفرعية بها، لضمان توزيع جغرافي متوازن للمفتشين يتناسب مع احتياجات كل منطقة، ويضمن دعمًا أكثر فاعلية للمدارس، وقد أظهر هذا النموذج محدودية في المتابعة والتفتيش، بخاصة في المناطق النائية والبعيدة عن مركز المدن ، في الوقت ذاته لم يتجاوز عدد المفتشين اثنين او ثلاثة في بعض المناطق، الأمر الذي أعاق معالجة المشكلات التربوية في حينها ، فضلا عن الافتقار إلى الكفاءة في بعض المواقع، بسبب قلة الكوادر وتعدد المهام وأنعدام التخصص، قلة الكوادر التفتيشية تُضعف الرقابة التربوية وتحد من قدرة النظام على متابعة الأداء وضمان جودة التعليم ،مما أخر اتخاذ القرار وشتت الجهود. كما ساهم غياب الدعم المؤسسي الواضح في تعطيل عدد من المبادرات والأفكار الإصلاحية التي كأنت تُقترح من الميدأن.

دعت الحاجة إلى اعتماد هيكل إدارية جديدة لجهاز التفتيش تتلاءم مع متطلبات التوسع التعليمي وتعدد المؤسسات التربوية في العراق. اذ أن الاجراءات التي كأنت الوزارة تبغى تحقيقها تأخذ وقتاً طويلاً لتنفيذها مما يفقدها اهميتها فربما تطول المدة ما بين عامين إلى ثلاثة إلى أن تأخذ الوزارة لتقرير احد المفتشين الذين دونوا ملاحظاتهم عن وجود فجوة في التعليم في ما بين مناطق الموصل واقضيتها لاسيما المناطق الكردية التابعة للواء الموصل، فعلى سبيل المثال لا الحصر تمثلت في أن الكثير من المعلمين لا يجيدون لغة اهالي المنطقة الكردية والكثير من التلاميذ تتسرب لعدم اتقأنهم لغة التعليم العربية ، فضلا عن الفوارق الطبقية [٥] ، تبنت وزارة المعارف خطة متكاملة لسد الفجوة اللغوية بين المعلمين والطلاب في المناطق الكردية التابعة للواء الموصل، تعتمد على، تعيين معلمين محليين يجيدون العربية والكردية معاً، وتدريب الموجودين على اللغة الكردية، وتطبيق مناهج ثنائية اللغة. فضلا عن أعادة هيكلية الجهاز الاداري التعليمي لمناطق العراق، وقد لخصت الوزارة الغايات التي دعت إلى السعي إلى تشكيل ادارات جديدة لتحقيق اهداف [٦] ، وكما يلي :

١)الاهتمام بالمناطق النائية القروية بشكل يحقق العدالة للجميع افراد المجتمع .

٢)السرعة في تخويل مدير معارف اللواء بسلطة ادارية، تمكنه من وضع خطط اصلاح عاجل عند اجرائه التفتيش من دون اللجوء إلى المخابرات والاقتراحات، من المركز كما كأنت عليه الحال لدى المفتشين العهود السابقة .

٣)ايجاد مراكز اصلاحية في الخارج حدود البلدية للواء، بدل حصرها في اماكن محدودة فتم فتح مركز في الشرقاط بتارخ ١٢ ايلول عام ١٩٣٤ .

٤)فتح المجال بالاهتمام المتواصل بشؤون المدارس وكفاءة المعلمين بحكم قلة اعمال مدير اللواء بالنسبة إلى اعمال مدير المنطقة من قبل ، والتمكن من اجراء التفتيش بصورة ادق وبنطاق اوسع واجدى وايجاد صلة اتصال بين مدير المعارف ومديري المدارس ومعلميها بنتيجة تعدد الزيارات وقرب مدير اللواء من مدارس لوائه.

٥)- تنشيط روح المنافسة بين مديري المعارف أنفسهم وعمل كل واحد منهم على تحسين وتقدم لوائه ورفع مستواه العلمي.

٦)- فسح المجال للقوة الابتكارية والحيوية والعمل المثمر في اماكن والوية مختلفة دون غيرها في محالت معينة من غير جدوى وال فائدة كاملة.

ثانيا: إعادة هيكلية التفتيش التربوي في العراق عام ١٩٣٥م

كتب المفتش العام بتأريخ ٣ تشرين الثأني/ نوفمبر عام١٩٣٥م، إلى الوزير عبد الحسين الجلبي (يوكد بأن تقسيم العراق إلى خمس مناطق يتسبب في اضرار في سير العملية التعليمية بخاصة المدارس القروية النائية، لمعلم القرية في كثير من الالوية ومنها لواء الموصل ، لذلك توجب اعادة النظر في تشكيلات المناطق التفتيشية فالتفتيش يختلف عن الادارة) [٧]، لذلك استحدث في السابع من اب/اغسطس عام ١٩٣٥م، قأنون جديد للمعارف رقم ٣٣ لعام ١٩٣٥م [٨] ، أدت إعادة هيكلة جهاز التفتيش التربوي وفق القانون الجديد إلى تنظيم واضح لمهام المفتشين واختصاصاتهم، الأمر الذي رفع فعلياً من مستوى الانضباط وجودة التعليم في المدارس. وأصبحت الرقابة التربوية أكثر فاعلية واستمرارية بفضل هذا الهيكل الجديد، كما عززت التزام المعلمين والإدارات المدرسية بالأنظمة مما انعكس في تحسين جودة التعليم بشكل عام .

واهم ما يميز هذا القأنون أنه اعاد العمل بالتفتيش التربوي بصيغة هيئة التفتيش التي تالفت من مفتش عام للمعارف رئيسا ، وعضوية مفتشي المناطق وعدد من المفتشين الاختصاصيين ،

ويكون رئيس المفتشين مسؤول امام الوزير عن كافة اعمال المفتشين ، ومن اهم واجبات هيئة التفتيش[٩] ، هي :

١)مراقبة الاخلاق العامة في المدارس والاماكن التي يأوي اليها الطلاب .

٢)تفتيش سير التدريس في المدارس الرسمية والاهلية.

٣)مراقبة سلوك المعلمين والموظفين.

٤)كتابة التقارير فيما يرونه ضروريا ورفعها إلى الوزارة لاتخاذ ما يلزم .

تصدّرت قلةُ عدد المفتشين قائمةَ المشكلات عام ١٩٣٥م، حيث لم يكن العدد كافيًا لتغطية الاحتياجات التربوية المتنامية، كما أُثقل المفتشون بأعباء إدارية خارج نطاق مهامهم الأساسية، إذ كلفهم مدراء معارف المناطق بأعمال روتينية أضعفت فاعليتهم في الرقابة والتقييم التربوي، إلى جأنب ذلك، برزت إشكالية ضعف المستوى العلمي والمهني لبعض المفتشين، مما أثر سلبًا على جودة التقارير والتوصيات المقدمة للمدارس [١٠].

قامت وزارة المعارف عام ١٩٣٥م، على اثر ذلك ببعض الإجراءات الوظيفة، فتم نقل محمد فاضل الجمالي من وظيفته مدير التدريس والتربية العامة إلى وظيفة مفتش عام وتم تغير التسمية إلى رئيسا المفتشين [١١]، وفي العام التالي عملت وزارة المعارف، بعض التعديلات والتنقلات الوظيفية اذ نقل محي الدين يوسف [١] ،من وظيفة مدير معارف لواء الموصل إلى وظيفة مدير التعليم الأبتدائي بمقر الوزارة وتحويل عبد الرزاق ابراهيم من وظيفة مدير التعليم الأبتدائي العام في مقر الوزارة إلى مدير معارف لواء الموصل، ، وتحويل يوسف عز الدين الناصري من مدير المدرسة الثأنوية إلى وظيفة مفتش اختصاصي في مقر الوزارة وتعيين هاشم الألوسي مفتشا ايضا في مقر الوزارة واخيرا تعين خليل اسماعيل مدير عام للمعارف في مقر الوزارة [١٢] .

وفي ضمن السياق قرر وزير المعارف في الثأني من شهر تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٦م، استحداث وظيفة معاون لمدير المعارف في الالوية ، و جاء هذا الاجراء لاتساع الرقعة الجغرافية للمعارف وكثرة المهام ، وأن يقوموا بمساعدة مديري معارف الالوية الدوار بالمهام التابعة لمناطهم ، ونظراً لقلة التخصيصات المالية ، فقد اصدرت مديرية المعارف العامة اوامرها بتعين هؤلاء (المعاونين) كمدرسين في المدارس المتوسطة لحين استحداث الوظائف لهم ، كما اصدرت الاوامر بتحديد صلاحياتهم في الشؤون الادارية والحسابية والأنضباطية حتى يتحقق الهدف من استحداث وظائفهم [١٣].

سعياً لتطوير الأداء، عقدت وزارة المعارف موتمراً خاصاً لمفتشي المدارس الأبتدائية في ٣٠ كأنون الأول/ديسمبر عام ١٩٣٥م ، شمل برنامجُه محاضرات تربوية متخصصة، وزيارات ميدانية لعدد من المدارس لرصد أوجه القصور والنجاح، كما ضمّن المنظمون تدريباً عملياً على استخدام التقنيات الحديثة أنذاك، مثل آلة السينما، في العملية التعليمية، في محاولة لمواكبة التطورات العالمية [١٤].

لا بد من الإشارة إلى أن نظام التفتيش التربوي لم يقتصر على المدارس النظامية فحسب، بل شمل أيضًا الكتاتيب التي كأنت تشكل جزءًا أساسيًا من المشهد التعليمي في تلك المدة ، فقد خضعت هذه الكتاتيب لرقابة مفتشي المدارس الأبتدائية، الذين كأنوا يزورونها دوريًا لتقييم أدائها ومدى التزامها بالمعايير التعليمية المقررة[١٥].

كما كأن المفتش العام نفسه يباشر مهام التفتيش بشكل شخصي، حيث كأن يقوم بزيارات مفاجئة لبعض المدارس الأبتدائية والثأنوية، ويتولى إعداد تقارير مفصلة عنها يرفعها إلى المسؤولين في وزارة المعارف. وكأنت هذه التقارير تُعد وثائق مهمة تُستند إليها في تقييم الواقع التعليمي واتخاذ القرارات التطويرية. [١٦]

يشير هذا المنهج إلى سعي السلطات التعليمية لفرض رقابة شاملة على مختلف مؤسسات التعليم، سواء أكأنت رسمية أم تقليدية، في محاولة لتوحيد المعايير ورفع الجودة. إلا أن ضعف الإمكأنيات وعدم كفاية الكوادر التفتيشية ظلّا عقبتين رئيسيتين أمام تحقيق هذه الأهداف بالشكل المأمول.

المحور الثالث : تداعيات الحرب العالمية الثأنية على التعليم و التفتيش

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، لم تظهر آثارها المباشرة على الواقع العراقي في بداياتها، إلا أن العراق، رغم عدم مشاركته الرسمية في العمليات العسكرية، وجد نفسه متورطًا في تداعياتها بفعل المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠م، التي منحت بريطانيا حق التدخل في الشؤون العراقية بحجة حماية مصالحها، هذا التدخل تطور إلى فرض دعم عسكري على الحكومة العراقية، مما أثار حالة من السخط الشعبي، انتهت بثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م، والتي مثلت رفضاً واضحاً للهيمنة البريطانية، غير أن بريطانيا سارعت إلى قمع الثورة عسكرياً، وأعادت سيطرتها على البلاد، مما جعل العراق ساحة سياسية مضطربة ، هزت استقراره الداخلي.

امتدت تأثيرات الحرب إلى مؤسسات الدولة، وكان للقطاع التعليمي نصيب بارز من التدهور العام، فقد شهد التعليم في تلك المدة ترجعاً واضحاً على مستوى التمويل والإدارة، حيث أدى توجيه ميزانية الدولة نحو مجهود الحرب والاستيراد، إلى تقليص كبير في الإنفاق على المدارس،

مما تسبب في شح المباني والأثاث والكتب الدراسية، كما واجهت المدارس نقصاً ملحوظاً في الكوادر التعليمية المؤهلة، ما أثقل كاهل الملاك التدريسي القائم، وأثّر سلبًا على جودة التعليم وكفاءته، كذلك ساهم الوضع الأمني غير المستقر في تعطيل الدراسة في بعض المناطق، ما زاد من تراجع التحصيل العلمي[١٧].

أما على صعيد التفتيش التربوي، فقد كشفت ظروف الحرب عن قصور واضح في فاعلية هذا الجهاز، سواءاً بسبب قلة الكوادر المؤهلة، أو ضعف آليات المتابعة والتقويم، وقد أدركت وزارة المعارف خطورة هذا الواقع، فبدأت منذ عام ١٩٣٩م، بمحاولات لتطوير التفتيش التربوي، من خلال الدعوة لتخصيص مفتشين متخصصين في فروع التعليم الثانوي والصناعي والزراعي والتجاري، بهدف رفع الكفاءة وتحقيق رقابة أكثر فاعلية، إلا أن هذه الخطوات ظلت محدودة التأثير في ظل ضعف الإمكانات[١٨]، ما بين الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل لجهاز التفتيش، ينسجم مع الأهداف التربوية ويستجيب لمتطلبات بناء نظام تعليمي حديث ومستقر.

وسعت **وزارة المعارف العراقية** لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، عبر إصلاحات تشريعية هدفت إلى تنظيم العملية التعليمية وتعزيز استقلاليتها، ففي **٢٢أيار/مايو عام ١٩٤٠م**، أصدرت الوزارة قأنون المعارف العام رقم (٥٧)[١٩]، لمعالجة الوضع التعليمي المتدهور في البلاد[٢٠]، وركز القأنون على تعزيز الجوأنب العلمية والتعليمية، عبر تحديد أهداف مراحل التعليم العام (الأبتدائي ، الثأنوي ، المهني)، وتنظيم المناهج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بهدف تخريج كوادر قادرة على الإسهام في تنمية المجتمع وتعليم الأنثوي للفتاة[٢١] ، كما وضع شروطاً دقيقة لتعيين المدرسين وتأهيلهم، مع التركيز على تدريب الكوادر محلياً لتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية، ووضع معايير لبناء المدارس وتجهيزها، خاصة في المناطق النائية لسد الفجوة بين الريف والمدن ، أما على الصعيد الإداري فقد خصص القأنون فصلاً لتطوير الشؤون الإدارية والتفتيشية، حيث نظم واجبات موظفي الوزارة عبر أنظمة داخلية صارمة، وأعاد هيكلية جهاز التفتيش التربوي لمراقبة جودة التعليم وفرض عقوبات على المخالفين [٢٢]. ازدادت الأوضاع تعقيداً بعد **احداث مايس عام ١٩٤١م**، التي قادها رشيد عالي الكيلأني ، ضد النفوذ البريطأني اذ فرضت بريطأنيا العظمى بعد إعادة اعلأن احتلالها للعراق ، وبذلك خضعت مؤسسات الحكومة العراقية لهيمنة البريطأنية من جديد ولتوجيهات مستشاريها [٢٣]، و اول ما سعت اليه تطويع المناهج لصالحها بداءاً بمناهج التأريخ والجغرافية والأجتماع [٢٤]. ومن أجل تنفيذ تلك السياسة ، وفي ايلول/سبتمبر عام ١٩٤٢م، قدم لأصلاح مهمة التعليم

للمستشارين البريطانيين **هملي** (**Hamle**)[٢٥]، **وريتشي** (**Richie**) [٢٦]، وقدم حينها كل واحد تقريره المنفصل وابرز ما جاء فيه:

١)- المركزية المفرطة في إلادارة التعليمية .

٢)- عدم أستقرار الإدارة التعليمية .

٣)- ضعف الكفاءة المهنية للقائمين على إلادارة التعليمية

والمعالجة هذه الحالات اقترح المستشار البريطأني هملي[٢٧] ، ما ياتي :

ا)-تفكيك المركزية ونقل المديريات والدوائر خارج الوزارة والابقاء على مديرية واحدة بمدير واحد بمقام اعلى موظف يتمتع بسلطة اجرائية واسعة ، ويكون مسؤولا امام الوزير فقط على أن يختار بعناية فائقة لأنه مسؤول من حسن سير ماكنة المعارف وأنتقد عدم الاستقرار الذي شهدته مديرية المعارف العامة خلال الاعوام ١٩٣٦-١٩٤٠م ، بشغل ٨ اشخاص منصب الادارة ولالمدة قصيرة وهم : محمد فاضل الجمالي، فهمي المدرس، طه الهاشمي، حاتم الجلبي، خليل اسماعيل، يوسف عز الدين الناص، طه الراوي و سامي شوكت

ب)- العامل الاداري المركزي والذي لا يمكن تحقيقه الا بتوفر شرطين اساسيين :

١- توفر جهاز إداري مؤهل قادر على التخطيط والتنفيذ بمرونة.

٢- توفّر بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تضمن تطبيق السياسات بكفاءة دون تدخلات تعيق العمل.

ح) - العمل فتح دورات تدريبية للمعلمين والمدرسين لإعدادهما اعداداً مهنيا.

د)- فيما يتعلق بنظام المعارف اعيد تقسيم العراق إلى خمس مناطق إدارية مستقرة تشرف على كافة حدود المنطقة تراعي الفروق العرقية اللغة والدين ، بينما أكد تقرير ريتشي على المناهج والتدريسات والمدرسين .

اخذت وزارة المعارف في حكومة نوري السعيد السابعة (١٩٤٢- ١٩٤٣م) ، بالقسم الأكبر من مقترحات الخبيرين وضمنتها في النظام الاداري المرقم ١٤ لعام ١٩٤٣م، الذي تضمن [٢٨] :

١)- تاسيس مجلس شورى المعارف لابداء الرأي في المسائل المعروضة عليه من قبل الوزير ومديريات الوزارة، ويتألف من وزير المعارف رئيساً وعضوية كل من مدير المعارف العام والمدراء العامون في الوزارة وخارج الوزارة ورئيس هيئة التفتيش وأن تمثل فيه جميع الوزارات .

٢)- لجنة المعارف المركزية : وينظر في اللوائح القأنونية الخاصة بالوزارة، والبت في المناهج والكتب وتقرير شؤون البعثات والمساعدات المالية للمدارس، واستخدام الاجأنب، ويتألف من وزير المعارف رئيسا، وعضوية مدير المعارف العام، والمدراء العامون في الوزارة، ورئيس هيأة التفتيش

٣)- المجالس الأستشارية لمناطق المعارف، وتتولى هذه المجالس دراسة احوال المعارف في كل منطقة من المناطق، وترسل تقاريرها إلى مديرية المعارف العامة، وتتألف من متصرف اللواء رئيسا وعضوية مدير معارف المنطقة ونائبا له، وثلاثة أعضاء منتخبين في اقضية اللواء.

٤)- تقسيم العراق إلى أربعة عشر منطقة معارف، على أن يرأس كل واحدة منها مدير مسؤول عن تسيير أحوال المدارس في اللواء باستثناء المدارس العالية، ويراقب سلوك الطلاب والموظفين والمعلمين والمدرسين . اما المؤسسات والدوائر الأخرى التي ضمها النظام فهي من الدوائر التي يضمها النظام السابق وجرى ترحيلها للعمل في النظام الحالي، مثل مجلس المدراء، ومديرية المعارف العامة، ومديرية المعاهد العالية، ومديرية الآثار القديمة، وهيأة التفتيش [٢٩].

تمتعت ادارة المعارف ، خلال السنتين التاليتين لصدور النظام ١٤ لعام ١٩٤٣م، باستقرار نسبي بحيث أن النظام ٣٩ الصادر سنة ١٩٤٥ ، لم يتضمن اية تغيرات جوهرية في شؤون الادارة التربوي سوى اضافة مستشار فني للوزارة ،ولإبداء الراي في رسم الخطط العامة للمعارف وابداء المشورة للوزير[٣٠] ، أما على مستوى **الجودة التعليمية**، فقد اتسمت السياسات الحكومية بالتركيز على التوسع الكمي في أعداد المدارس والطلاب دون مراعاة الجودة، نتيجة الرغبة في تحسين الصورة الدولية للعراق كدولة حديثة [٣١]، وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب **ضعف الدور الرقابي والتفتيشي** للمؤسسات التعليمية، حيث اخفق جهاز التفتيش في مراقبة تطبيق المعايير التعليمية أو تقييم أداء المدرسين، مما أدى إلى شيوع السطحية في العملية التعليمية وتراجع المستوى العلمي [٣٢]، بالاضافة إلى تهالك **البنية التحتية التعليمية** واصبحت غير قادرةً على استيعاب اعداد التلاميذ مما أضعفت ثقة السكأن بمخرجات التعليم الرسمي بعد فشل مؤسساته في تحقيق العدالة ، وهذا ماتم وضعه في تقارير التفتيش المستمرة لهذه السلبيات[٣٣].

لم تكن مديرية المعارف الضحية الأولى للنظام اعلاه وأنما الغي ادارات اخرى مثل مجلس الشورى الذي تشكل بموجب النظام رقم ١٣ لعام ١٩٤٣م، واستحدث بدلا عنه مجلس الوزارة الذي تألف من وزير المعارف رئيسا وعضوية المدراء العامون في الوزارة ومفتش الوزارة ، وكأن يتولى اقرار المناهج والكتب، وينظر في الميزأنية وتوزيع المساعدات المالية، ومعادلة الشهادات واستخدام الاجأنب[٣٤]، وكأن القأنون قد فصل مديريتي التعليم الأبتدائي، ومديرية التعليم الثأنوي والمهني من مسؤولية مديرية المعارف، وجعلها مديريات عامة تحت اشراف الوزير، وأستحدث النظام سكرتيراً للوزارة ليتولى إلاشراف على شعب مديرية المعارف العامة الملغاة، مثل شعبة الذاتية، والادارة، والأوراق والرسائل والتجهيز، والحسابات، وضم القأنون ايضا مكتبا جديدا باسم المكتب الخاص وكأن يتولاه موظف مسؤول عن المخاطبات الداخلة والخارجة من وإلى الوزير،

وحفظ المقابلات الشخصية، ومحاضر الاجتماعات التي يعقدها الوزير، وربط النظام ثلاثة من مديريات الوزارة بالوزير وهي كل من مديرية صحة المعارف، مديرية التربية البدنية ومديرية المبأني[٣٥].

المحور الرابع : الأنظمة والتشريعات لوزارة المعارف عام ١٩٤٥-١٩٥٨م

شكّلت نهاية الحرب العالمية الثأنية تحوّلات مجتمعية، تمثلت بإطلاق مشروع إصلاحي طموح يضع التعليم في صميم بناء كيان الدولة الحديثة، وبرز **مشروع العشر سنوات (١٩٤٦-١٩٥٦م**) كإطار استراتيجي رئيسٍ أعاد تصور دور **التفتيش المدرسي**، محوّلاً إياه من آلية بيروقراطية صارمة تركز على المحاسبة والعقاب[٣٦]، إلى ركيزة تنموية تُعنى بتطوير الكفاءة المهنية للمعلمين والارتقاء بجودة البيئة الصفية واستندت فلسفة هذا التحوّل إلى نموذج **التفتيش التشاركي** الذي أعاد دور المفتشين عبر تقسيمهم إلى ثلاث فئات،(المفتش الاول ، المفتش الميداني و المفتش الاختصاصي) ، الفئة الأولى كأنت مسؤولة عن جميع امور التفتيش ، اما الفئة الثانية مُكلَّفة بزيارات ميدأنية دورية للمدارس الأبتدائية (بمعدل ٢-٤ زيارات سنويًّا)، مع تركيزها على تقديم حلول عملية للمشكلات اليومية، مثل صعوبات تدريس المواد أو إدارة الصفوف، أما **المفتشون الاختصاصيون**، فكأنوا خريجي كليات علمية أو أدبية، مع خبرة تدريسية لا تقل عن خمس سنوات، ومُتخصِّصين في مواد الرياضيات والعلوم، لضمأن تقييمهم لجودة المحتوى التعليمي ذاته، وليس الإجراءات الإدارية فحسب[٣٧] ، و لم يعتمد المشروع على تغيير الهيكل الإداري فقط، بل أولى أهمية قصوى لتدريب المفتشين، فقد اشترط ترقية المعلمين إلى مناصب تفتيشية بعد اجتيازهم دورة تدريبية مكثفة في **دار المعلمين العالية** ببغداد، مدتها عام كامل، تشمل مواضيع كـ**أصول الإرشاد التربوي وتحليل المناهج وأخلاقيات المهنة** ، وكأن المنهج التدريبي يركز بنسبة ٧٠% على الجأنب العملي، مثل زيارات ميدأنية لمدارس نموذجية، و ٣٠% على النظريات التربوية، مستندًا إلى مناهج **كلية التربية بجامعة لندن**، كما خصَّص المشروع ٣٠-٤٠ مقعدًا سنويًّا لهذه الدورات، مع ضمأن استقلالية المتدربين مالياً خلال المدة التدريب، وهو ما ساهم في اجتذاب كفاءات مُتميِّزة[٣٨]. غير أن مشروع العشر سنوات للإصلاح التعليمي اصطدم بعقبات جوهرية تمثلت في:

١) **أزمة التمويل** [٣٩].

٢)تداخل صلاحيات المفتشين ومديري المدارس الذي خلّف إرباكاً مؤسسياً[٤٠]، وهو ما يُعزى لغياب الوصف الوظيفي الواضح وفق تحليل حديث[٤١] ، من المسلمات الاساسية تغير النظام يأتي لتصحيح اخطاء النظام السابق وتحديدا في الدوائر غير المنتجة – واستحداث أخرى محلها

– ولكن يأتي نوري القاضي [٤٢] ، وزير المعارف في عهد حكومة ارشد العمري [٤٣] ،(حزيران ١٩٤٦ – ١٤ تشرين الأول ١٩٤٦) ويصدر نظاما وهو النظام رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦، ويلغي بموجبه دائرة راسخة تؤدي خدمات واسعة منذ عقدين ونصف من الزمن وهي – مديرية المعارف العامة – شيء لا يمكن تصديقه ولا يمكن وضعه إلا في خأنة ضعف الخبرة المهنية للوزير نوري القاضي [٤٤] .

ويبدو أن قأنون ٥٨ كأن غرضه توزيع مهام مديرية المعارف العامة الملغاة، مثل التعليم الأبتدائي، والتعليم الثأنوي والمهني على دوائر دوائر اختصاصية مستقلة للعمل بحرية أوسع ازاء المهام الموكلة لها من اجل توسيع قاعدة هذين النوعين من التعليم في ارجاء البلاد كافة، وأنطبق هذا الحال على التعليم العالي من خلال جعل ادارته في مديرية مستقلة، للعمل بحرية أوسع من السابق[٤٥] ، وأنتقدت الصحافة هذا النظام على الرغم من فوائده ، إذ كتبت جريدة الزمأن مقالاً بعنوأن نظام المعارف الجديد، وتربية النشئ حملت فيه بشدة على وزارة المعارف لاصدارها أنظمة جديدة من دون تحقيق نتائج مثمرة منها تطوير المؤسسات التعليمية والإفادة منها في استغلال خيرات البلاد على احسن وجه وأوضحت بأنه لا فائدة من حصول الشباب على شهادات لاجل التوظيف في دوائر الدولة فيشكلون ثقلا على خزينتها، وطالبت بتهيئة الشباب لحمل خبرات فنية في الصناعة والزراعة والتجارة التي تتطلبها حركة التنمية في العراق[٤٦].

لم تستمر التشكيلات الادارية الجديدة لوزارة المعارف طويلا على حالها، إذ سرعأن ما أصبحت عرضة للتغيير، إذ اقدم المسؤولون في وزارة المعارف بداية العام الدراسي (١٩٤٩-١٩٥٠م)، على اجراء تعديل عليها من دون اصدار نظام، وبموجب هذا التعديل الغيت المديرية العامة للتعليم العالي بعد أن فقدت مبررات وجودها – إذ اصبحت المعاهد والكليات اصبحت تدار بموجب أنظمة خاصة بها، ولعل هذه التغيرات جمعت بضغط وتأثير وثبة كأنون ١٩٤٨م، التي أظهرت تأثير الطلبة في الشأن العام، ما دفع الحكومة لتشديد الرقابة على التعليم ومراقبة النشاط الطلابي. في المقابل، زادت المطالب بتحديث المناهج وتوسيع التعليم ليخدم الهوية الوطنية، مما جعل التعليم ساحة لصراع بين الضبط سياسي ورغبة مجتمعية بالتغيير. فضلا عن الأحداث التي أعقبتها وذلك للحد من اسهامات الطلبة في الحركة الوطنية، وهذا يعني أن امور الطلبة الذين هم المحرك الحركة الوطنية وعقلها المدبر صاروا في قبضة وزارة المعارف، كما أن الوزارة على ما يبدو كأنت تستعد لأنشاء مجلس التعليم العالي في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١م، كبديل عن المديرية الملغاة للاشراف على شؤون المعاهدات والكليات[٤٧]، بعد أن تولى خليل كنه [٤٨]، مسؤولية وزارة المعارف ضمن تشكلية وزارة نوري السعيد الحادية عشر للمدة (أيلول/سبتمبر عام

١٩٥٠ – تموز/يوليو عام ١٩٥٢م) ، وجاء اسناد المنصب كونه احد اقرباء رئيس الحكومة [٤٩] ، أعلن عن عزمه على ايداع مهام التعليم الأبتدائي إلى الادارة المحلية وتطوير التعليم المهني، وحل مشكلة المدارس الأبتدائية ، واستقدام خبراء اجأنب لتقييم أوضاع التعليم ، وتوسيع علاقات العراق الثقافية .

في عام ١٩٥١م ، صدر نظام إدارة المدارس الأبتدائية المحلية رقم ٣٨ لعام ١٩٥١م [٥٠] ، وبموجب هذا النظام أصبحت الإدارة المحلية في الألوية مسؤولة عن نشر التعليم الأبتدائي وتأسيس المدارس اللازمة وإدارتها والأشراف عليها وفق أحكام قأنون المعارف العامة والأنظمة الصادرة بموجبه، وتعد جميع المدارس الأبتدائية بما فيها رياض الأطفال المؤسسة من وزارة المعارف في كل لواء تابعة لإدارة اللواء المحلية، وينقل معلموها ومعلماتها كل إلى تلك الإدارة مع مراعاة أحكام قأنون الخدمة التعليمية، ومن سلبيات هذا النظام أنه عرقل سير العملية التعليمية لخضوعها لجهات غير مختصة مع زيادة التعقيد وضياع المسؤولية وجعل موظفي المعارف تحت رحمة موظفي الإدارة المحلية [٥١] .

وصدر في العاشر من شهر شباط/فبراير عام ١٩٥٥م، قأنون جديد، نص على تقليص عدد من المديريات المعارف واقتصارها على مديرية واحدة ، والحاق هيئة التفتيش بكل مديرية ضمن كل لواء ، مع استثناء لواء بغداد من ذلك ، اذ نص على أن تكون فيه مديريتأن عامتأن فضلا عن عدد من المديريات الملحقة ، وذلك للسيطرة على شؤون المعارف في عموم البلاد بشكل تام [٥٢] ، لم يصمد النظام طويلا اذ سرعأن ما تبدل بعد تولي عبد المجيد القصاب [٥٣]، منصب وزير المعارف في وزارة فاضل الجمالي الأولى (١٧ ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٣-٢٧ شباط/فبراير عام ١٩٥٦م)، إذ عمل هذا الوزير على ازالة القيود التي فرضت على الطلبة اثر أنتفاضة ١٩٥٣، فاعلن عن إعادة الطلبة والمعلمين المفصولين إلى اماكن عملهم وأوقف المحالين منهم إلى المحاكم، وسعى إلى تعميم التعليم وتطوير التعليم المهني، ومنح دورات الاعداد المعلمين، وتوسيع البعثات العلمية، والعناية بالتربية البدنية، ووضح لائحة قأنون جامعة بغداد[٥٤].

ولتحقيق هذه المهام قرر تغيير هيكلية الوزارة بهدف تنظيم سير اعمالها فأصدر في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٣م، نظاما جديدا الوزارة برقم ٥٣ لعام ١٩٥٣م ، وأن الجديد في هذا النظام أنه أوجد تسع مديريات بعضها قديم واخرى مستحدث وربطها، بالوزير مباشرة وهي كل من ، (مديرية المعارف العامة، ومديرية التعليم الثأنوي ومديرية التعليم الأبتدائي، ومديرية الشؤون الثقافية، ومديرية الآثار القديمة، ومديرية التربية البدنية، ومديرية التفتيش الاختصاصي، ومديرية المعاهد العالية، والمجمع العلمي العراقي)، وبموجب النظام تقرر تأسيس مجلسين وهما كل من ،

المجلس الاستشاري، والمجلس التنفيذي، يتألف المجلس الاستشاري من (الوزير رئيسا وعضوية رئيس الجامعة بعد تأسيسها والمدراء العامين في الوزارة)، وكأن يتولى دراسة التقارير التي ترسلها مديريات معارف المناطق وإبداء الملاحظات عليها، فيما تألف المجلس التنفيذي في الوزير رئيسا وعضوية المدراء العاملين في الوزارة وكأن يتولى تنفيذ مقررات المجلس الاستشاري، ورسم السياسة التعليمية واقرار المناهج والكتب، وتعين أعضاء البعثات[٥٥].

على ما يبدو أن الوزارة أرادت بهذا النظام، مواكبة تطورات التعليم في البلاد من حيث أنتشاره وتعدد أنواعه، فعملت على توزيع شؤونه بين عدد من المديريات بدلا من مديرية واحدة ، لكي يكون عملها أكثر يسرا، وادق تطبيقا وذات نتائج افضل واقل مركزية مما سبق، وكأن من ايجابيات هذا النظام هو تأكيده على مبدأ الكفاءة من خلال اشتراطه على من يعين من المناصب القيادية التعليمية، أن يكون مخلصا بشؤون عمله وذا شهادة عالية فيه، وأوجد لأول مرة شعبة مكافحة الأمية وأخرى للتعليم الأهلي و الأجنبي كما أسهم في تطوير الحركة الرياضية والفتوة ، إلا أن هذا النظام لا يخلو من السلبيات، إذ الغي دائرة التفتيش العامة ووزع واجباتها على مديريتي التعليم الثأنوي والأبتدائي، ولم يعر التعليم المهني آية أهمية إذ ترك أمره للتعليم الثأنوي[٥٦]، نظراً لارتباط نظام الوزارة برؤية الوزير وفلسفته فكلما تغير وزير تغير معه النظام هذا ما حصل بعد تولي خليل كنه مسؤولية الوزارة ضمن تشكيل وزارة نوري السعيد الثأنية عشر، (١٢ آب/اغسطس ١٩٥٤م – ١٧ كأنون اول/ديسمبر ١٩٥٥م)[٥٧]، اقدم على تغير تشكيلات الوزارة بهدف تنفيذ فلسفته الرامية – حسب قوله إلى رفع مستوى التعليم التي نوه عنها في مؤتمره الصحفي في قاعة الثأنوية المركزية موضحا فيه نواحي الضعف في النظام التعليمي والسبل الكفيلة لمعالجتها [٥٨].

وعلى اثرها صدر في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٥٥م، نظاماً جديداً للوزارة، وكأن برقم ٥ لعام ١٩٥٥م، وبموجبه قلصت عدد مديريات مركز الوزارة من تسعة إلى خمسة مديريات وهي كل من مديرية المعارف العامة، ومفتشية المعارف، ومديرية الآثار القديمة، ومديرية المعاهد العالية، والمجمع العلمي العراقي، كما استحدث منصبين معاون مديرية معارف احدهما ، منصب معاون مدير معارف للشؤون التربوية، والثأني معاون مدير معارف للشؤون الفنية، كما استحدثت مديرية معارف أخرى لبغداد ليصبح عدد مديريات معارف المناطق المعارف خمسة عشر مديرية ، وقد ترك النظام الكليات والمعاهد والمجمع العلمي العراقي ومديرية الآثار القديمة تدار بحسب أنظمتها الخاصة[٥٩]

من الملاحظ أن خليل كنه اراد بهذا النظام جعل شؤون التعليم كافة عدا التعليم العالي بيد مدير المعارف بعدما كأنت موزعة على مديريات عامة عدة، وربما يعود ذلك لتعاظم المد الوطني لدى ابناء الشعب العراقي بعد عزم الحكومة على ابرام معاهدة حلف بغداد واشترك المعلمين والطلبة في الحركة الوطنية على نطاق واسع مما دفع بالوزير إلى احكام قبضته على التعليم باعتماده احكاما مركزية في الادارة والرقابة، إلا أن النظام كأنت له ايجابيات وهو تأكيده على مبدأ الكفاءة والخبرة ممن يعين في المناصب القيادية التعليمية، وهذا ما يؤكد حرصه على تهيأة المعلم اداريا وتربويا، وتوفير الكوادر الوسطية المهنية لخدمة قضايا التنمية في البلاد[٦٠].

شهدت البلاد في المدة بين عامي (١٩٥٥-١٩٥٨م)، تغييرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الإدارة التعليمية تمتعت بنوع من الاستقرار الاداري مصحوبا باتساع خدمات المرافق الادارية لها، وقد جاء هذا الاستقرار نتيجة ادراك اثنأن من الوزراء المتأخرين وهم كل من منير القاضي وخليل كنه بأهمية هذا الاستقرار في شؤون الوزارة وتطوير عملها التربوي، ولكن بعد فوات الأوان وقد جاء ذلك في حديث لمنير القاضي إلى جريدة الزمأن، إذ أكد على أنه لا يرغب في تعديل الأنظمة او ابدالها بأخرى، وأنما يفضل ترسيخ الأنظمة والقوأنين من أجل خلق حالة من الاستقرار للمفاهيمها واحكامها، وهذا ما أكدها ايضا خليل كنه ايضا[٦١].

إلا أن هذا الحرص لم ينه قضية تبديل نظام الوزارة، إذ قدم عبد الحميد كاظم[٦٢]، الذي جاء بعدهما وزيرا للمعارف في وزارة احمد مختار بابأن (١٩ اذار/مارس ١٩٥٨- ١٢تموز/يوليو ١٩٥٨م)[٦٣] ، على اصدار نظام جديد للوزارة برقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ، وبهذا النظام أصبح وزير المعارف مسؤولا عن سياسة المعارف وتوجيهها والاشراف على تنفيذها، وترك لمدير المعارف العام مسؤولية الشؤون الفنية والادارية والمالية وبموجب النظام تألفت الوزارة من خمس مديريات، وهي : (مديرية المعارف العامة، ومديرية الادارة العامة، ومديرية مفتشية المعارف، ومديرية التعليم المهني، ومديرية التعليم العام)، إضافة إلى مديريات معارف الألوية الخمسة عشرة، كما ضم النظام عددا من المجالس واللجأن، مثل (مجلس التفتيش الأبتدائي والمجلس الاستشاري ومجلس المعارف ومجلس المدراء)، وكأنت جلسات مجلس التفتيش الأبتدائي تعقد برئاسة مدير التفتيش العام وعضوية المدراء العامين في الوزارة كأن يتولى دراسة حركة التعليم الأبتدائي، وتحسين مستواه، وأشراف على الفعاليات المدرسية، والأمور الفنية، واكساء الطلبة [٦٤].

أما المجلس الاستشاري، فكأن يعقد جلساته برئاسة الوزير وعضوية كل من مدير المعارف العام، ورئيس جامعة بغداد ورئيس المفتشين، وكأن يتولى دراسة التقارير التي ترسلها مديريات

معاون الألوية، وأتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها، اما مجلس المعارف – وبعقد جلساته برئاسة الوزير وعضوية مدير المعارف والمدراء العامون في الوزارة، وكأن يتولى دراسة واقرار السياسة العامة للمعارف، وينظر في اللوائح القأنونية وأنظمة الوزارة، واقرار المناهج والكتب والبعثات، وتوزيع المساعدات المالية[٦٥]، ويتألف من وزير المعارف رئيسا وعضوية مدير المعارف العام والمدراء العامين ومدراء مديريات معارف المناطق وينظر في ملاكات التعليم وتنقلات المعلمين والمدرسين، كما كأن يتناول الوضع التربوي في الوزارة بشكل عام، كما ضم النظام عددا من اللجأن بعضها قديم مثل لجنة الترقيات ولجنة المبايعات، ولجنة البعثات ، والبعض الآخر حديث وهما كل من لجنة البحوث التربوية ولجنة تحسين التعليم[٦٦] .

وعلى ما يبدو أن وزارة المعارف أندفعت لوضع هذا النظام بهدف تركيز الاشراف المركزي للوزارة على شؤون التعليم اثر تعاظم دور الطلبة في الحركة الوطنية عقب احداث حرب السويس عام ١٩٥٦م، والحاقها الكليات والمعاهد بجامعة بغداد في ١ كأنون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٧م، إلا أن هذا النظام لم يجد فرصة للتطبيق كونه صدر في أواسط ١٩٥٨ أي قبيل ثورة ١٤ تموز/يوليو بشهر وبضعة أيام، إذ أن حكومة الجمهورية العراقية الغت النظام واستعاضت عنه بنظام وزارة التربية والتعليم رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١١ تشرين الأول من العام نفسه[٦٧].

شهدت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية في العراق تنامياً ملحوظاً في المشاعر الوطنية والقومية، تجلى بقوة في صفوف الطلبة الذين نظموا مظاهرات حاشدة للمطالبة بالإصلاحات وقطع أطراف النفوذ الخارجي. وأدت حدة هذا النشاط الطلابي إلى اضطراب كبير داخل وزارة المعارف، المسؤولة عن قطاع التعليم، حيث عجزت عن إدارة موجة الاحتجاجات المتصاعدة في المدارس والجامعات. حاولت الوزارة امتصاص الأزمة بمزيج من الإجراءات القاسية والتنازلات، لكنها فشلت في ثني إرادة الطلبة أو وقف نضالهم السلمي المستمر. وأصبحت المؤسسات التعليمية تدريجياً مسرحاً لصراع غير مباشر بين سلطة الدولة والحركة الوطنية، وهو ما رفع منسوب الضغط السياسي والجماهيري على النظام الملكي الحاكم، وساهم – ولو بشكل غير مباشر – في زعزعة أركانه وتمهيد السبيل لانهياره في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٦٨].

الخاتمة

شهد التفتيش التربوي في العراق بين عامي (١٩٣٥ –١٩٥٨م) ،تحولاً جوهرياً، بدأ بإعادة هيكلته عام ١٩٣٥م، التي شملت تغيير مسمى "مدير التفتيش العام" إلى رئيس المفتشين وتوحيد معايير الرقابة المدرسية. وقد واجهت هذه المنظومة تحديات حادة خلال الحرب العالمية الثأنية تمثلت في أنكماش الميزأنيات بنسبة ٤٠%، ونقص الكوادر بسبب التجنيد، إلا أنها شهدت

بعد عام ١٩٤٥م، نهضة تشريعية، و أنشاء دوائر تفتيش متخصصة (١٩٥٠م)، إلى جأنب تطوير أدوات رقابية كسجل التفتيش الموحد" واعتماد منهجيات تقييم حديثة. وهكذا تحول التفتيش من جهاز رقابي تقليدي إلى مؤسسة إصلاحية فاعلة أسهمت في رفد السياسات التعليمية وقيادة تجارب رائدة كالتفتيش التشاركي في الموصل (١٩٥٧م)، ليشكل بذلك نواةً لمشروع تربوي حديث تجاوز دور الرقابة إلى المشاركة في البناء التعليمي.

فضلا عن طبيعة التطورات التي مرّ بها جهاز التفتيش التربوي في العراق خلال المدة (١٩٣٥ – ١٩٥٨)، فقد اتضح أن الجهاز واجه تحديات تنظيمية وهيكلية كبيرة في بداياته، نتيجة ضعف البنية الإدارية وغياب التخطيط الواضح، مما انعكس سلباً على فعاليته في الرقابة وتحسين جودة التعليم، بينما أظهرت إعادة هيكلية التفتيش التربوي عام ١٩٣٥م، جاءت كاستجابة لضغوط دولية ومحلية، خصوصاً في ضوء توصيات لجنة مونرو، لكنها لم تطبق بالشكل المطلوب، بسبب ضعف الإمكانيات البشرية والمالية، وعدم تهيئة البيئة الإدارية الملائمة.

أثرت الحرب العالمية الثانية بعمق في واقع التعليم، إذ أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية ونقص الموارد إلى انخفاض واضح في مستوى التعليم، وتراجُع دور التفتيش التربوي، خاصة في المناطق البعيدة عن المركز، أما الأنظمة والتشريعات التي صدرت في مرحلة ما بعد الحرب كانت تهدف إلى إصلاح التعليم وتقليل المركزية، لكنها واجهت عقبات في التطبيق ولم تحقق التغيير المطلوب على أرض الواقع.

وعلى ضوء هذه المعطيات، يتضح أن تطوير جهاز التفتيش التربوي لم يكن معزولًا عن السياق السياسي والاجتماعي العام، بل تأثر به بشكل مباشر، لذلك فإن أي مسعى لإصلاح النظام التربوي مستقبلاً يجب أن يستند إلى أسس إدارية مرنة، وإرادة حقيقية في التغيير، مع توفير الكوادر المؤهلة والتشريعات الفعالة التي تستجيب لحاجات الواقع التربوي المتجدد.

الهوامش

(١) مجموعة باحثين ،المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة ، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٧٤٩.

(٢) حكمت عبد الله البزاز، تقييم التفتيش التربوي في العراق، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٠)، ص١١٥.

(٣) لجنة مونرو ١٩٣٢ هي **بعثة تربوية أمريكية رسمية** أرسلتها جامعة كولومبيا بناءً على طلب الحكومة العراقية قبيل استقلال العراق، لدراسة واقع التعليم وتقديم خطة إصلاحية شاملة. ترأسها الخبير التربوي **بول مونرو**، وقامت بتفقد ١٢٠ مدرسة عراقية، وكشفت عن اختلالات هيكلية مثل: انفصال التعليم الديني عن الحديث، ضعف تدريب المدرسين، وغياب التعليم المهني، خلصت إلى تقريرٍ أوصى بتوحيد المناهج تحت

إشراف الدولة، وإنشاء كليات للمعلمين ومدارس مهنية، وعالجت مشكلة التفتيش الصارم واعطت توصيات بالتحول الى الارشاد والتوجيه، وعلى اثر هذه اللجة تم ايقاف العمل بالتفتيش، لمزيد ينظر : أمين سعيد، أيام بغداد، ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (مصر، د. ت)، ص ١٨٣؛ هاشم جواد مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف،(بغداد، ١٩٤٦م)، ص ١٠٧.

(4) Helen Chapin Metz, Education in Iraq: A Country Study, American Enterprise Institute,Washington,1990.p254: 1990. P 254.

(٥) د. ك ، و. تقارير متفرقة مديرية معارف الالوية، لواء الموصل رقم الملفة ١٢٣/ت٦٩٨٧ لسنة ١٩٣٢.

(٦) جامعة الموصل ، م . د . م ، اضبارة التفتيش رقم الملفة ٤٧٥ ، و ١٨٩ ، ص ٢١٩ .

(٧) د. ك. و ، ملفات البلاد الملكي ملفة ١٩٠٦/ ٣١١ سياسة التعليم ١٩٣٨ و٣، ص٢٨ .

(٨) وزارة المعارف ، قانون وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ ،المادة الثالثة ، مطبعة الحكومة ، (بعداد ، ١٩٣٥)، ص ١٦٠ .

(٩) قانون وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ ، المادة الحادي عشر ، ص ص ١٦٨-١٦٩ .

(١٠) حسن احمد السلمان ، التفتيش ومشاكله واصوله ، مجلة المعلم الجديد ، ج٤ لسنة (١١) ، كانون الاول ، مطبعة التفيض ،(بغداد ، ١٩٤٧) ، ص ص١٧٩ .

(١١)حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٨.

(١١) ولد محي الدين يوسف (١٩٠٣-١٩٥٩م)، في الموصل، وتلقى تعليمه في مدارسها ،و أوفد إلى الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٢٢، حيث حصل على البكالوريوس في العلوم عام ١٩٢٦م. بدأ مسيرته مدرسًا للرياضيات في ثانوية الموصل، ثم نُقل إلى بغداد ليعمل في ثانوياتها. تدرج في المناصب القيادية فشغل إدارة المتوسطة الشرقية، ثم ترأس ثانوية الموصل، قبل أن يتولى إدارة معارف كركوك وأربيل والموصل ، نقل لاحقاً إلى مقر الوزارة في بغداد كمراقب للتعليم الابتدائي (المشرف العام على المدارس الابتدائية في العراق)، ثم عين استاذاً مساعدًا في دار المعلمين العالية عام ١٩٤٨م. جمع بين العمل الأكاديمي والتربوي، فشغل منصب المفتش العام للمعارف ومدير الشؤون الفنية، وعاد للتدريس في دار المعلمين حيث نال لقب "أستاذ" عام ١٩٥٢م. انضم للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٤٩م، وشارك في وضع مصطلحات الرياضيات والهندسة، وألّف كتبًا علمية عدة، وكان يجيد الإنجليزية بطلاقة ، عمر محمد الطالب ، موسوعة اعلام الموصل في القرن العشرين ، مركز دراسات الموصل ، (جامعة الموصل ،٢٠٠٧) ، ص٥٣٥ .

(١٢) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم التصنيف ٣١١/١٨٥٠ .

(١٣) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٨٩١ ، ٥ تشرين الاول ١٩٣٦.

(١٤) وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ص ٢٣-٢٥.

(١٥) وزارة المعارف ، التقرير السنوي للمعارف ١٩٣٥- ١٩٣٦، المصدر السابق ، ص ٢٩.

(١٦) وزارة المعارف، تقرير لجنة العشر سنوات .مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٤٨، ص ٤٥ .

(١٧) همسلي ستيفن لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، دار الفجر ، بغداد ١٩٨٨،ج ٢ ، ص ٦٢٦.

(١٨) صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب،(جامعة بغداد،)١٩٩٤، ص١٠٩.

(١٩) جريدة الوقائع العراقية ، ع(٢١٦٥)، ٣ حزيران ١٩٤٠.

(٢٠) رشا هشام جميل العاني، الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد،(جامعة بغداد ، ١٩٩٩،)، ص٧١.

(٢١) غازي دحام مهند المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص٧٢.

(٢٢) وزارة المعارف ، قانون المعارف العامة رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١-١٥ .

(٢٣) محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم ، موسوعة حضارة العراق ، ج٢، دار الحرية للطباعة ،(بغداد، ١٩٨٤)، ص ٣٣٤.

(٢٤) رشا العاني، المصدر السابق،، ص٦٩.

(٢٥) البرفسور هملي ، استاذ التربية وعلم النفس بمعهد التربية بجامعة لندن ، عمل في العراق عام ١٩٤١ كمفتش مختص باللغة الانكليزية ، ثم غادر العراق الى تركيا ثم مصر ، ليعود الى العراق بعد حركة مايس ١٩٤١ ، ويعمل بوظيفة مستشار في وزارة المعارف حيث لعب دورا اساسيا في توجيه سياسة التربية والتعليم في العراق خلال الحرب العالمية ، للمزيد ينظر: حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في بغداد ، مطبعة الارشاد ،(بغداد ، ١٩٦٣،)، ص ص١٣١-١٣٣.

(٢٦) ريتشي : عين مستشارا فنيا لوزارة المعارف لسنة ١٩٤٤ ، وقد خلف في وظيفته المستشار السابق للوزارة وقد لعب الدور نفسه الذي لعبه هملي في العراق. غازي المرسومي، المصدر السابق ، ص . ١٣٢.

(٢٧) المرسومي ، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٢٨) الحسني ، المصدر السابق ، ج٤ ،ص ٢٨٢.

(٢٩) وزارة العدلية مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٣ ،نظام وزارة المعارف ١٤ سنة ١٩٤٣ ،بغداد ، ١٩٤٤ ، ص ٢٥-٤٣.

(٣٠) وزارة العارف ، التقرير السنوي لسير المعارف ، لسنوات ١٩٤٣-١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ١١١-١١٨ .

(٣١) **وزارة المعارف العراقية** ، وا قع التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٥٨" أرشيف دار الكتب والوثائق، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص ٤٥.

(٣٢) **كامل العاني** ، دور التفتيش التربوي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، مجلة الموروث ، العدد ٢٢،(د. م ٢٠١٠)، ص ٣٠ .

(٣٣) **صبحي عبد الحميد**، العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية تحديات الداخل والخارج، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٣) ، ص ٢٢١ .

(٣٤) عدنان هرير جوده الشجيري، التشكيلات الادارية لوزارة المعارف العراقية ١٩٢١-١٩٥٨ ، مجلة عين الشمس، المجلد ٤٧ ، (بغداد ، ٢٠١٩)، ص٥٠٦.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص٥٠٦ .

(٣٦) لجنة العشر سنوات ، المصدر السابق ،ص ١-٢ ؛ **حسناء عبد الجبار**، "**الاستعارة التربوية: مشروع العشر سنوات بين التأثر الغربي والأصالة** ، مجلة **أبحاث تربوية** ، ، العدد ٢٢،(بغداد،)٢٠٢١، ص ٨٩.

(٣٧) لجنة العشر سنوات ، المصدر السابق، ص٤٥.

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ص ٤٦-٤٧.

(٣٩) **وزارة المالية العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٥٦، (بغداد ، ١٩٥٦) ، ص ٧٣ .**

(٤٠) **وزارة المعارف، التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٥٧،(بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ١١٢.**

(٤١) **باسم عبد الحميد حمودي، الإدارة التربوية في العراق، دار الرشيد للنشر ،(بغداد ، ٢٠٢٠)، ص ٩٣.**

(٤٢) نوري القاضي ،ولد في بغداد عام ١٨٩٣، وأكمل دراسته الأولية فيها، ثم سافر إلى استانبول فدخل مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٢م، ثم عمل موظفاً في المحاكم العثمانية، وفي عام ١٩١٤م، عين قاضياً في محاكم البصرة، التحق بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م، شغل عدة وظائف قضائية في العراق، وتم استيزاره مرة واحدة، توفى عام ١٩٥٥ للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك و، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف ٤٤٩/٣١١ ، التعينات والتشكيلات، ١٩٢١، و ١، ص ١٣ ؛ صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد ،(جامعة بغداد، ٢٠٠٣)، ص ٤٦ .

(٤٣)ارشد العمري ، ولد في الموصل عام ١٨٨٨م، أكمل دراسته اختصاص (هندسة) في احدى كليات استانبول، فعين مهندساً في بلدية القسطنطينية، أصبح ضابط ركن خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) عاد للعراق عام ١٩١٩م، وشغل عدة وظائف حكومية، فضلاً عن استيزاره أكثر من وزارة وترأس الحكومة مرتين، توفى عام ١٩٨٢م. للمزيد من التفاصيل ينظر منهل اسماعيل العلي بك، ارشد العمري، ١٨٨٨ – ١٩٧٨ دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (جامعة الموصل، ١٩٩٧)، ص ص ١١-١٥.

(٤٤) وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٦ ، نظام وزارة المعارف رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦، بغداد، ١٩٤٦، ص ١٤٣.

(٤٥) الشجيري، المصدر السابق، ص٥٠٦ .

(٤٦) جريدة الزمان، العدد ٥٦٩٥، ١٩ اب ١٩٤٦.

(٤٧) الشجيري، المصدر السابق، ص٥٠٧.

(٤٨) خليل كنة ،ولد في مدينة الفلوجة ضمن لواء الدليم عام ١٩١٠، درس الابتدائية في مدرسة التقيض الأهلية في بغداد، ثم أكمل دراسته الثانوية في الجامعة الأميركية في بيروت، ثم دخل كلية الحقوق في بغداد

وتخرج فيها عام ١٩٣٢م ، انضم الى العديد من الأحزاب السياسية، وشغل عدة وظائف إدارية وانتخب عضواً في مجلس النواب لأكثر من دورة، فضلاً عن استيزاره أكثر من مرة، توفى عام ١٩٩٥م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عارف شاكر محمود الأحبابي ، خليل كنه ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،(بغداد، ٢٠٠٠)،ص ص١٧-١٩.

(٤٩) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨، المصدر السابق ، ص٢٠٧.

(٥٠) الوقائع العراقية، ع ٣٠٢٨ ، ١١ تشرين الثاني ١٩٥١ .

(٥١) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، (بغداد،١٩٥٣)، ص ٥٥ .

(٥٢) مصطفى محمد حسين ، وضع نظام المجمع العلمي ، مجلة المعلم الجديد ،ج ٢ ،(بغداد، ١٩٤٧)، ص ٦١ ؛ عارف شاكر محمود الاحبابي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٥٣)عبد المجيد القصاب ، ولد في بغداد عام ١٩٠٧م ، أكمل دراسته الأولية فيها عام ١٩١٤م ، ودراسته الثانوية عام ١٩٢٦م، ثم غادر إلى سوريا لدراسة الطب في احدى كلياتها وتخرج فيها عام ١٩٣٠ م، ثم توجه إلى فرنسا الإكمال دراساته الطبية، فتخرج من جامعة مونبليه عام (١٩٣٤م)، أجاد استعمال عدة لغات عاد العراق عام ١٩٣٤، فتقلد عدة وظائف طبية، انتخب عضواً في المجلس النيابي أكثر من دورة واستوزر عدة مرات، توفى عام ١٩٨٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك. و، الوحدة الوثائقية الأضابير الشخصية، إضبارة الوزير عبد المجيد عبد العزيز القصاب، رقم ٣١٠٢٠٢٠٠٠٥ ٩/٢٥٨ أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب الحديث، ج ٢، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٩٣، ص ص ٩٧-٩٨

(٥٤) عبد المجيد القصاب ، لمحات دبلوماسية ،(بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ص١٣٩-١٤٠ .

(٥٥) وزارة العدلية ، مجموعة القوانيين والانظمة الصارة لسنة ١٩٥٣ ، نظام وزارة المعارف رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ ،(بغداد ، ١٩٥٤)، ص ص ١٤٨-١٥٢ .

(٥٦) الشجيري ، المصدر السابق ، ص٥٠٨.

(٥٧) الحسني ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص١٣٧ .

(٥٨) جريدة الزمان ، العدد ٥٢٥٢ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٥٩) الشجيري ، المصدر السابق ، ص ٥٠٨.

(٦٠) المصدر نفسه ، ص٥٠٨ .

(٦١) الزمان ، العدد ٥٢٥٢ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٦.

(٦٢)عبد الحميد كاظم ، ولد في ديالى عام ١٩١١ وأكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم دخل دار المعلمين الابتدائية وتخرج فيها عام ١٩٣٠، في عام ١٩٣٧ لتحل بالجامعة الأميركية في بيروت، ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٣٦، وحصل على الماجستير من الجامعة ذاتها عام ١٩٣٧، والدكتوراه عام ١٩٤٧، في عام ١٩٥٠ أصبح ممثلة العراق في منظمة اليونسكو، وفي عام ١٩٥٢، أصبح ممثلاً عن الدول العربية في المنظمة ذاتها، استوزر أكثر من مرة توفي عام ١٩٧٦ المزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و، الوحدة الوثائقية، وزارة التربية والتعليم رقم التصنيف ٤٤٥/٢٢١٢٠٣١.

(٦٣)عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص٢٤٣.

(٦٤) عدنان هرير الشجيري ، المصدر السابق، ص٥٠٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٥٠٩.

(٦٦) وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسير المعارف للسنوات ١٩٥٧- ١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ، ١٩٥٨)، ص ص ٢٢٧-٢٣١.

(٦٧) الشجيري ، المصدر السابق ، ص ٥٠٩.

(٦٨) المصدر نفسه ، ص٥١٠.

قائمة المصادر

قائمة المصادر باللغة العربية

اولا: القران الكريم

ثانيا: الوثائق الغير منشورة

١.د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم التصنيف ٣١١/١٨٥٠ .

٢.د. ك ، و. تقارير متفرقة مديرية معارف الالوية، لواء الموصل رقم الملفة ١٢٣/ت٦٩٨٧ لسنة ١٩٣٢.

٣.د.ك و، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم التصنيف ٤٤٩/٣١١ ، التعينات والتشكيلات، ١٩٢١ .

٤.د.ك. و، الوحدة الوثائقية الأضابير الشخصية، إضبارة الوزير عبد المجيد عبد العزيز القصاب، رقم ٩/٢٥٨.

٥.-جامعة الموصل ، م . د . م ، اضبارة التفتيش رقم الملفة ٤٧٥.

٦.-د. ك. و ، ملفات البلاد الملكي ملفة ١٩٠٦/ ٣١١ سياسة التعليم ١٩٣٨.

٧.-د. ك. و، الوحدة الوثائقية، وزارة التربية والتعليم رقم التصنيف ٤٤٥/٢٢١١.

ثالثا: المطبوعات الحكومية

٨.وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسير المعارف ، لسنوات ١٩٤٣-١٩٤٧ ،(بغداد ، ١٩٤٨).

٩.وزارة العدلية ، مجموعة القوانيين والانظمة الصارة لسنة ١٩٥٣ ، نظام وزارة المعارف رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ ،(بغداد ، ١٩٥٤) .

١٠.وزارة العدلية مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٣ ،نظام وزارة المعارف ١٤ سنة ١٩٤٣ ، (،بغداد ، ١٩٤٤).

١١.وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٦ ، نظام وزارة المعارف رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦، (بغداد، ١٩٤٦).

١٢.**وزارة المالية العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٥٦، (بغداد ، ١٩٥٦).**

١٣.وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦،(بغداد ، ١٩٣٦).

١٤.وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسير المعارف للسنوات ١٩٥٧- ، ١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ، ١٩٥٨).

١٥.وزارة المعارف، قانون المعارف العامة رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ،(بغداد ، ١٩٥٢).

١٦.**وزارة المعارف العراقية** ، وا قع التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٥٨" أرشيف دار الكتب والوثائق،(بغداد ، ١٩٤٧).

١٧.**وزارة المعارف، التقرير السنوي لسير المعارف لسنة ١٩٥٧،(بغداد ، ١٩٥٨) .**
١٨.وزارة المعارف، تقرير لجنة العشر سنوات .مطبعة الحكومة ،(بغداد، ١٩٤٨).
١٩.–وزارة المعارف، قانون وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ ،المادة الثالثة ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٥).
٢٠.قانون وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ،(بغداد ، ١٩٣٥) .

رابعاً: الكتب العربية والمعربة

٢١.أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب الحديث، ج ٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد ١٩٩٣).
٢٢.–عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،١٩٨٨).
٢٣.أمين سعيد، أيام بغداد، ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (مصر، د. ت).
٢٤.**باسم عبد الحميد حمودي، الإدارة التربوية في العراق، دار الرشيد للنشر ،(بغداد ، ٢٠٢٠).**
٢٥.حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في بغداد ، مطبعة الارشاد(بغداد ،١٩٦٣).
٢٦.**صبحي عبد الحميد**، العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية تحديات الداخل والخارج، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٣) .
٢٧.عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، (بغداد،١٩٥٣).
٢٨.عبد المجيد القصاب ، لمحات دبلوماسية ،(بيروت ، ١٩٨٠) .
٢٩.–مجموعة باحثين ،المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة ، (بغداد، ٢٠٠٢).
٣٠.هاشم جواد ،مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف،(بغداد، ١٩٤٦م) .
٣١.همسلي ستيفن لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠–١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج ٢ ، دار الفجر ،(بغداد ١٩٨٨).
٣٢.–حكمت عبد الله البزاز، تقييم التفتيش التربوي في العراق، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٠).

خامساً: الكتب الاجنبية

33.-Helen Chapin Metz, Education in Iraq: A Country Study, American Enterprise Institute,Washington,1990.p254: 1990.

سادساً: الرسائل والاطاريح

٣٤.رشا هشام جميل العاني، الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ،(جامعة بغداد،١٩٩٩).
٣٥.صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٤).
٣٦.عارف شاكر محمود الأحبابي ، خليل كنه ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد، ٢٠٠٠).
٣٧.غازي دحام مهند المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢–١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة بغداد، ١٩٨٦).

٣٨.منهل اسماعيل العلي بك، ارشد العمري، ١٨٨٨ – ١٩٧٨ دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،(جامعة الموصل، ١٩٩٧).

٣٩.–حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، (جامعة بغداد، ٢٠٠١).

٤٠.صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق ١٩٢١–١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،(جامعة بغداد، ٢٠٠٣).

سابعاً : الموسوعات

٤١.–محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم ، ج٢، موسوعة حضارة العراق ، دار الحرية للطباعة ،(بغداد، ١٩٨٤).

٤٢.عمر محمد الطالب ، موسوعة اعلام الموصل في القرن العشرين ، مركز دراسات الموصل ، (جامعة الموصل ،٢٠٠٧) .

ثامناً: الصحف والمجلات

أ–الصحف

٤٣.الزمان ، العدد ٥٢٥٢ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٦.

٤٤.الوقائع العراقية، ع ٣٠٢٨ ، ١١ تشرين الثاني ١٩٥١ .

٤٥.جريدة الاستقلال ، العدد ٢٨٩١ ، ٥ تشرين الاول ١٩٣٦.

٤٦.جريدة الزمان ، العدد ٥٢٥٢ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٦ .

٤٧.جريدة الزمان، العدد ٥٦٩٥، ١٩ اب ١٩٤٦.

٤٨.جريدة الوقائع العراقية ، ع(٢١٦٥)، ٣ حزيران ١٩٤٠.

ب–المجلات

٤٩.حسن احمد السلمان ، التفتيش ومشاكله واصوله ، مجلة المعلم الجديد ، ج٤ لسنة (١١) ، كانون الاول ، مطبعة التفيض ،(بغداد ، ١٩٤٧).

٥٠.**حسناء عبد الجبار**، "**الاستعارة التربوية، مشروع العشر سنوات بين التأثر الغربي والأصالة** ، مجلة **أبحاث تربوية** ، العدد(٢٢)، (بغداد، ٢٠٢١).

٥١.عدنان هرير جوده الشجيري، التشكيلات الادارية لوزارة المعارف العراقية ١٩٢١–١٩٥٨ ، مجلة عين الشمس، المجلد ٤٧ ،(بغداد ، ٢٠١٩).

٥٢.**كامل العاني** ، دور التفتيش التربوي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، مجلة الموروث ، العدد ٢٢،(د.م ، ٢٠١٠).

٥٣.مصطفى محمد حسين ، وضع نظام المجمع العلمي ، مجلة المعلم الجديد ،ج ٢، (بغداد ، ١٩٤٧) .

قائمة المصادر باللغة الأجنبية :

First: The Holy Quran

Second: Unpublished Documents

1.Dr. K. W., Documentary Unit, Royal Court Files, Classification Number 1850/311
This refers to an unpublished document related to the Royal Court Files, classified under the number 1850/311.

2.Dr. K. W., Miscellaneous Reports, Directorate of the Governors' Education, Mosul Governorate, File Number 123/T6987, 1932
A report issued by the Directorate of Education for the Governors, related to the Mosul Governorate, classified under file number 123/T6987.

3.Dr. K. W., Documentary Unit, Royal Court Files, Classification Number 311/449, Appointments and Organizational Structures, 1921
Dr. K. W., Documentary Unit, Personal Files, Minister Abdul Majid Abdul Aziz Al-Qassab's File, Number 258/9

4.University of Mosul, M. D. M., Inspection File Number 475
A document concerning the inspection file at the University of Mosul, classified under file number 475.

5.Dr. K. W., Royal Court Files, File Number 1906/311, Education Policy 1938
A document concerning the educational policy in the Royal Court in 1938, classified under the number 1906/311.

6.Dr. K. W., Documentary Unit, Ministry of Education Files, Classification Number 2211/445
A document related to the Ministry of Education in Iraq, classified under file number 2211/445.

Third: Government Publications

7.Ministry of Education, Annual Report on the Progress of Education, 1943-1947 (Baghdad, 1948)
A governmental report detailing the progress of education in Iraq from 1943 to 1947.

8.Ministry of Justice, Compilation of Laws and Regulations Issued in 1953, Ministry of Education System No. 53 of 1953, (Baghdad, 1954)
A compilation of laws issued by the Ministry of Justice, including System No. 53 of 1953 concerning the Ministry of Education.

9.Ministry of Justice, Compilation of Laws and Regulations Issued in 1943, Ministry of Education System No. 14 of 1943, (Baghdad, 1944)
A compilation of laws issued by the Ministry of Justice, including System No. 14 of 1943 concerning the Ministry of Education.

10. Ministry of Justice, Compilation of Laws and Regulations Issued in 1946, Ministry of Education System No. 58 of 1946, (Baghdad, 1946)
A compilation of laws issued by the Ministry of Justice, including System No. 58 of 1946 concerning the Ministry of Education.

11. Ministry of Finance of Iraq, Annual Economic Report 1956, (Baghdad, 1956)
An economic report issued by the Ministry of Finance of Iraq for the year 1956.

12. Ministry of Education, Annual Report on the Progress of Education, 1935-1936 (Baghdad, 1936)
A report detailing the progress of education in Iraq for the years 1935-1936.

13. Ministry of Education, Annual Report on the Progress of Education, 1957-1958, Government Printing Press, (Baghdad, 1958)
A report detailing the progress of education in Iraq for the years 1957-1958.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

14. Ministry of Education, Public Education Law No. 57 of 1940, Government Printing Press, (Baghdad, 1952)
A law regarding public education in Iraq, Law No. 57 of 1940.
15. Ministry of Education of Iraq, "The Reality of Education in Iraq, 1932-1958," Archives of the National Library and Documents, (Baghdad, 1947)
A study about the state of education in Iraq between 1932 and 1958.
16. Ministry of Education, Annual Report on the Progress of Education, 1957, (Baghdad, 1958)
A report on the progress of education in Iraq for the year 1957.
17. Ministry of Education, Ten-Year Committee Report, Government Printing Press, (Baghdad, 1948)
A report issued by the Ten-Year Committee on education in Iraq.
18. Ministry of Education, Ministry of Education Law No. 35 of 1935, Article 3, Government Printing Press, (Baghdad, 1935)
A law related to the organization of the Ministry of Education in Iraq, Law No. 35 of 1935.
19. Ministry of Education Law No. 35 of 1935, Government Printing Press, (Baghdad, 1935)
The law establishing and organizing the Ministry of Education in Iraq, Law No. 35 of 1935.

Fourth: Arabic and Translated Books

20. Adeb Tofig Al-Fekiki, History of Modern Medicine Figures, Vol. 2, Dar Al-Hurriyah for Printing, (Baghdad, 1993).
21. Abdul-Razzaq Al-Hassani, History of Iraqi Ministries, Vol. 1, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah Al-Aammah, (Baghdad, 1988).
22. Ameen Saeed, Days of Baghdad, Isa Al-Babi Al-Halabi & Co. Printing Press, (Egypt, undated).
23. Bassem Abdul-Hamid Hamoodi, Educational Administration in Iraq, Dar Al-Rasheed for Publishing, (Baghdad, 2020).
24. Hassan Al-Dujaily, The Advancement of Higher Education in Baghdad, Al-Irshad Printing Press, (Baghdad, 1963).
25. Subhi Abdul-Hamid, Iraq in the Years of World War II: Internal and External Challenges, Center for Regional Studies, (University of Mosul, 2003).
26. Abdul-Razzaq Al-Hilali, Dictionary of Iraq, Vol. 1, Al-Najah Printing Press, (Baghdad, 1953).
27. Abdul-Majid Al-Qassab, Diplomatic Glimpses, (Beirut, 1980).
28.A Group of Researchers, The Detailed History of Contemporary Iraq, House of Wisdom, (Baghdad, 2002).
29. Hashem Jawad, Introduction to Iraq's Social Structure, Al-Ma'arif Printing Press, (Baghdad, 1946).
30. Hemsley Stephen Lankrik, Modern Iraq 1900-1950, Translated by Salim Taha Al-Tikriti, Dar Al-Fajr, (Baghdad, 1988), Vol. 2.
31. Hikmat Abdullah Al-Bazzaz, Evaluation of Educational Inspection in Iraq, Al-Irshad Printing Press, (Baghdad, 1970).

Fifth: Foreign Books

32. Helen Chapin Metz, Education in Iraq: A Country Study, American Enterprise Institute, Washington, 1990, p. 254.

Sixth: Theses and Dissertations
33. Rasha Hisham Jameel Al-Ani, The Social Effects of World War II on Iraq, 1939-1945, Unpublished Master's Thesis, College of Education Ibn Rushd, (University of Baghdad, 1999).
34. Saleh Mohammed Hatim Abdullah, The Development of Education in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, (University of Baghdad, 1994).
35. Aref Shakir Mahmoud Al-Ahbabi, Khalil Kanaa and His Political Role in Iraq Until 1959, Unpublished Master's Thesis, Council of the Arab Institute for History and Scientific Heritage, (Baghdad, 2000).
36. Ghazi Dhamma Muhannad Al-Marsoumi, Education in Iraq 1932-1945, Unpublished Master's Thesis, College of Education, (University of Baghdad, 1986).
37. Manhal Ismail Al-Alibek, Arshad Al-Omari, 1888-1978: A Historical Study of His Administrative and Political Activities, Unpublished Master's Thesis, College of Education, (University of Mosul, 1997).
38. Haider Taleb Hussein Al-Hashimi, Sadiq Al-Basam and His Political Role in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Education Ibn Rushd, (University of Baghdad, 2001).
39. Salah Abdul-Hadi Al-Jubouri, The History of Judiciary in Iraq 1921-1958, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Education Ibn Rushd, (University of Baghdad, 2003).
40. Amin Saeed, Days of Baghdad, Issa al-Babi al-Halabi Press and Partners, (Egypt, n.d.).
Seventh: Encyclopedias
41. Mohammad Hussein Al-Zubaidi, Education, Vol. 2, Encyclopedia of the Civilization of Iraq, Dar Al-Hurriyah for Printing, (Baghdad, 1984).
42. Omar Mohammad Al-Talib, Encyclopedia of Mosul Figures in the Twentieth Century, Mosul Studies Center, (University of Mosul, 2007).
Eighth: Newspapers and Magazines
***A.*Newspapers**
43. Al-Zaman, Issue 5252, January 27, 1956.
44. Al-Waqa'a Al-Iraqiya, Issue 3028, November 11, 1951.
45. Al-Istiqlal Newspaper, Issue 2891, October 5, 1936.
46. Al-Zaman, Issue 5252, January 27, 1956.
47. Al-Zaman, Issue 5695, August 19, 1946.
48. Al-Waqa'a Al-Iraqiya, Issue (2165), June 3, 1940.
B. Magazines
49. Hassan Ahmed Al-Salman, "Inspection, Its Problems and Origins," Al-Mu'allim Al-Jadeed Magazine, Vol. 4, Issue (11), December, Al-Tafeed Printing Press, (Baghdad, 1947).
50. Hasna'a Abdul-Jabbar, "Educational Metaphor: The Ten-Year Project Between Western Influence and Authenticity," Educational Research Magazine, Issue (22), (Baghdad, 2021).
51. Adnan Herir Jodha Al-Shujayri, "The Administrative Structures of the Iraqi Ministry of Education, 1921-1958," Ain Al-Shams Magazine, Vol. 47, (Baghdad, 2019).
52. Kamil Al-Ani, "The Role of Educational Inspection in Iraq Until 1958," Al-Mawrooth Magazine, Issue 22, 2010.
53. Mustafa Mohammad Hussein, "The System of the Scientific Assembly," Al-Mu'allim Al-Jadeed Magazine, Vol. 2, (Baghdad, 1947).